للإسهام في دعم التنمية الاقتصادية

«الصندوق الكويتي»: توقيع سبع اتفاقيات لتمويل مشروعات بقيمة 1.250 مليار دولار في المغرب

تم امس التوقيع على سبع إتفاقيات لتمويل مشروعات في إطار الإتفاقية الإطارية الموقعة بتاريخ 2013/02/21 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بشأن إستغلال المنحة البالغ مقدارها 1.25 مليار دولار أمريكي والمخصصة من حكومة دولة الكويت لتمويل مشاريع إنمائية في المملكة المغربية وعهد للصندوق بإدارتها، وذلك في إطار برنامج دول مجلس التعاون الخليجي للتنمية.

وقع الاتفاقيات نيابة عن المملكة المغربية نزار بركة – وزير الإقتصاد والمالية، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية عبدالوهاب أحمد البدر، المدير العام.

وفيما يلي نبذة عن كل من المشروعات المذكورة:

يهدف المشروع إلى الإسهام في دعم التنمية الاقتصادية في المملكة المغربية من خلال تلبية الطلب المتزايد على نقل الركاب والبضائع في المناطق الشمالية والجنوبية من البلاد كما يساهم المشروع في تكامل شبكة الطرق في المملكة وخفض تكاليف تشغيل المركبات وزمن الرحلة وتكلفة النقل.

يتضمن المشروع تحسين طريقين سريعين يصل الطريق الأول مدينتي تازة بالحسيمة بطول حوالي 148 كيلومترات، ويصل الطريق الثاني بورصة البواكير بتزنيت بطول حوالي 58 كيلومتر، لتصبح من أربع مسارات مرورية «مسارين لكل اتجاه» عرض كل منهما 7 أمتار، مع أكتاف جانبية مرصوفة بعرض تبلغ حوالي 2.5 متر وجزيرة وسطية بعرض مترين. ويشمل المشروع إعادة تأهيل المنشآت من الجسور والتقاطعات ومنشآت الصرف، وأعمال إزاحة الخدمات لبعض المقاطع من الطريق. كما يشمل المشروع إعداد الدراسات الفنية والطبوغرافية ومراقبة الجودة النوعية بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية الهندسية للتصميم والإشراف على التنفيذ.

تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي 312.34 مليون دولار أمريكي، منها حوالي 125 مليون دولار أمريكي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى خمس سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم الإستراتيجية الوطنية للموانئ في المملكة المغربية في مجالات دعم قطاع الطاقة وزيادة الطاقة الاستيعابية لموانئ الصيد البحري، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الجنوبية من المملكة.

يتكون المشروع بشكل أساسي من أعمال إنشاء ميناء جديد في أسفي لتلبية احتياجات محطة توليد الكهرباء الحرارية الجديدة من الفحم، وأعمال توسعة الميناء الجديد في الداخلة ليتمكن من استقبال وخدمة سفن الصيد البحري التجاري الكبيرة، وأعمال تحسين ميناء طرفاية ليتمكن من استقبال سفن الصيد البحري التجاري وعبارات الركاب. ويشمل المشروع الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على تنفيذ الموانئ الثلاثة.

تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي 455 مليون دولار أمريكي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى خمس سنوات.

يهدف المشروع إلى تحسين الوضع المعيشي للأسر الفلاحية والنهوض بالقطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، للمساهمة في توفير الأمن الغذائي وزيادة فرص العمل، عن طريق تنفيذ 7 مشاريع زراعية موزعة في مناطق مختلفة من البلاد.

وتشمل مكونات المشروع الأعمال المدنية لتجهيز الأراضي للزراعة، وإعادة تأهيل وبناء قنوات الري والصرف بأطوال ومواصفات مختلفة مع مستلزماتها، ومنشآت الحماية من الفيضانات ومآخذ المياه، ومسالك ريفية ومبان إدارية، بالإضافة إلى أعمال تشييد مراكز خدمات زراعية ومختبرات كاملة مع تجهيزاتها، وتوفير خدمات التدريب والإرشاد والأبحاث ومراقبة الجودة والتسويق، إضافة إلى توفير المدخلات الزراعية المختلفة، وتكوين جمعيات وتعاونيات فلاحية ودعمها.

كما يشمل المشروع توفير معدات وقطع الغيار الخاصة بها، إلى جانب توفير الخدمات الهندسية والإستشارية لإعداد الدراسات والتصاميم الأولية والتفصيلية، وإعداد وثائق المناقصات والإشراف على التنفيذ وتوفير الدعم المؤسسي.

تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي 164.54 مليون دولار أمريكي، منها حوالي 126.50 مليون دولار أمريكي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى خمس سنوات.

توقيع اتفاقية بين المغرب والصندوق الكويتي

■ المشروع يهدف إلى دعم قطاع التعليم العالي وتطوير البنية التحتية

يهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والري ومياه الشرب وحماية المناطق المجاورة من الفيضانات والمساهمة في توفير مياه لحقن مكامن المياه الجوفية.

يتكون المشروع من إنشاء سد من الخرسانة المدكوكة ارتفاعه من الأساس حوالي 98 متراً وطوله عند القمة حوالي 380 متراً وحجمها الإجمالي حوالي 900 الف متر مكعب يحجز خلفه بحيرة حجمها 510 ملايين متر مكعب ومساحتها حوالي 18 كيلومتراً مربعاً، ويشتمل جسم السد مفيض في الجزء الأوسط من السد قادر على تفريغ مياه فيضان حجمه حوالي 2100 متر3/ثانية، ومآخذ لمياه الشرب قطره 500 مليمتر سعة حوالي 5 متر3/ثانية، وخمسة مآخذ لمياه الري بسعة إجمالية حوالي 8.5 متر3/ثانية. كما يتضمن مآخذ لمحطة توليد الكهرباء مكون من قناة حديدية قطرها 3000 مليمتر سعتها تسمح لإنشاء محطة توليد كهرباء قدرتها حوالي 17 ميغاوات.

و يهدف المشروع إلى تلبية الطلب على مياه الشرب والري وحماية المناطق المجاورة من الفيضانات والمساهمة في توفير مياه لحقن مكامن المياه الجوفية.

يتكون المشروع من إنشاء سد من الخرسانة المدكوكة يبلغ إرتفاعه من الأساس حوالي 58 متراً وطوله من عند القمة حوالي 370 متراً وحجمه حوالي 580 الف متر مكعب ويحجز السد خلفه بحيرة حجمها حوالي 10.4 ملايين متر مكعب ومساحتها حوالي 500 الف متر

مربع. ويشتمل جسم السد على مفيض يقع بالجزء الأوسط من السد يسمح بمرور مياه فيضان حجمه حوالي 783 متر3/ثانية، ومآخذ لمياه الشرب على ثلاث مستويات بسعة قصوى حوالي 11 متراً مكعباً في الثانية ومآخذ لمياه الري مكون من قناة معدنية قطرها 800 مليمتر.

يهدف المشروع إلى تلبية الطلب على مياه الشرب والري في منطقة تتمتع بنشاط زراعي وسياحي وعمراني، كما سيعمل السد على تنظيم المياه في وادي إريري وعلى حماية المناطق المجاورة من الفيضانات.

يتكون المشروع من إنشاء سد رئيسي من الخرسانة المدكوكة يحجز خلفه بحيرة مساحتها حوالي 1280 هكتاراً وحجم تخزينها حوالي 270 مليون متر مكعب، ويبلغ إرتفاعه من الأساس حوالي 84 متراً وطوله عند القمة حوالي 200 متر. ويتضمن جسيم السد مفيض يقع في الجزء الأوسط من السد الرئيسي تم تصميمه لتفريغ مياه فيضان حجمه 1040 متراً مكعب في الثانية، وثلاث مآخذ لمياه الشرب تقع على مناسيب مختلفة سعتها القصوى حوالي واحد متر مكعب في الثانية، ومآخذ لمياه الري مصنوعة من قناة معدنية قطرها 800 مليمتر. كما يشتمل المشروع على إنشاء سد ثانوي ترابي على الجهة اليسرى من السد الرئيسي طوله حوالي 990 متراً وبيلغ أقصى ارتفاع له حوالي 16 متراً.

تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي 225.6 مليون دولار أمريكي. منها حوالي 177 مليون دولار أمريكي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى أربع سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم قطاع التعليم العالي وتطوير البنية التحتية للمرافق الخدمية للجامعات، وذلك من خلال بناء وتوسعة وتجهيز مباني سكنية داخلية للطلبة لخمسة أحياء جامعية، بالإضافة إلى بناء ستة مطاعم جامعية، لمواكبة ولاستيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة الراغبين بالسكن الداخلي للعديد من جامعات مدن المملكة المغربية، ويساهم المشروع في توفير السكن المريح للطلبة باسعار رمزية وقريبة من نطاق حدود الحرم الجامعي، وتهيئة المناخ الملائم لزيادة تحصيلهم العلمي بدون مشاكل ومصاريف المواصلات، وتكون قريبة لأنشطة الطلاب الجامعية الاجتماعية والرياضية والثقافية، كما يساهم المشروع في توفير المطاعم الجامعية الحديثة والتي تعنى بتوفير احتياجات الطلاب الغذائية وأنسب الوجبات الصحية بأسعار رمزية بما يتلاءم مع دخل الطالب المحدود.

يتضمن المشروع تشييد وتجهيز مباني سكنية جديدة لحيين جامعيين في المدن التالية «بني ملال، وفاس سايس 3»، وتوسعة وتجهيز مباني ثلاثة أحياء جامعية قائمة في المدن التالية «الدار البيضاء، فاس سايس 2، ومولاي إسماعيل الرباط»، بالإضافة إلى بناء وتجهيز ستة مطاعم جامعية في المدن التالية «طنجة، القنيطرة، أغادير، مكناس، بني ملال، وبسطات»، ويشمل المشروع أعمال البناء والخدمات الفنية الميكانيكية والكهربائية لتشييد المباني والمرافق الخدمية العامة والأعمال الخارجية، وتوريد وتركيب الأثاث والتجهيزات والمعدات اللازمة، كما يشمل المشروع الخدمات الهندسية للإشراف على أعمال تنفيذ المشروع.

يقدر إجمالي تكاليف المشروع بحوالي 46.882 مليون دولار أمريكي، منها حوالي 18 مليون دولار أمريكي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى ثلاث سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية في المملكة المغربية ورفع معدلات الإلتحاق بالمراحل التعليمية الإبتدائية والإعدادية والثانوية وذلك من خلال تشييد وتأهيل وتوسعة وتجهيز مؤسسات تعليمية في 15 جهة هي: طنجة تطوان، الرباط سلا زمور زعير، دكالة عبدة، الغرب الشراردة بني أحسن، سوس ماسة درعة، الجهة الشرقية، فاس بولمان، الدار البيضاء الكبرى، مكناس تافيلالت، مراكش تانسيفت الحوز، الشاوية ورديغة، كلميم السمارة، تازة الحسيمة تاونات، تادلة أزيلال، العيون بوجدور الساقية الحمراء.

يتضمن المشروع أعمال تشييد وتأهيل وتوسعة وتجهيز مباني لفصول دراسية لعدد حوالي 651 مدرسة إبتدائية وثانوية إعدادية وثانوية تأهيلية بمساحات تشييد تتراوح ما بين 847 إلى 5.867 متراً مربعاً، تستوعب حوالي 445.000 تلميذ. كما يشمل المشروع تنفيذ أعمال المرافق والخدمات، خاصة الكهرباء والمياه، والأسوار الخارجية، بالإضافة إلى الخدمات الهندسية اللازمة للدراسات والتصميمات الهندسية وللإشراف على التنفيذ.

تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي 853.4 مليون دولار أمريكي، منها حوالي 299.5 مليون دولار أمريكي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى خمس سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الإجتماعية وذلك عن طريق توفير الأجهزة الطبية اللازمة للأطباء والأساتذة الباحثين والطلبة والمرضى والذي من شأنه تخفيض عناء الانتقال إلى المراكز الصحية الجامعية الأخرى.

تشمل مكونات المشروع توريد وتركيب المعدات والأجهزة الطبية اللازمة لمستشفى الأم والطفل، ومستشفى الاختصاصات ضمن مركز وجدة الاستشفائي الجامعي، وبطاقة سريرية تعادل حوالي 510 سرير، وبمساحة تقدر بحوالي 50.000 متر مربع. إضافة إلى توريد وتركيب الأجهزة الطبية والتقنية، وتوريد وتركيب الأجهزة المعلوماتية، وتوريد الأثاث اللازم للمركز، وتوريد لوازم المرضى اللازمة كالكراسي المتحركة وخلافه، وتوريد لوازم الأسرّة.

تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي 61.121 مليون دولار أمريكي، منها حوالي 49 مليون دولار أمريكي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى ثلاث سنوات.

جانب من التوقيع

■ أحد المشاريع يتضمن أعمال تشييد وتأهيل وتوسعة مباني الفصول الدراسية

تمويل مشروعات في مختلف القطاعات

وبتوقيع هذه الإتفاقيات ونفاذها، يكون الصندوق قد خصص كامل حصيلة المنحة البالغ مقدارها 1.25 مليار دولار أمريكي، هذا إلى جانب عمليات الصندوق الإنمائية الأخرى التي شملت حتى الآن تقديم 37 قرضاً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 387.814 مليون دينار كويتي «تعادل حوالي 1.574 مليار دولار أمريكي»، لتمويل مشروعات في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى منحة واحدة ومعونة فنية واحدة تبلغ قيمتهما الإجمالية حوالي 250 الف دينار كويتي، «أي ما يعادل حوالي 875 الف دولار أمريكي» لتمويل إعداد دراسة جدوى لمشروع توفير مياه الشرب في القرى والأرياف، وتوسعة دار التضامن في مدينة أصيلة.

حلت بعدها الإمارات لتتفوقا على اقتصادات الدنمارك وتايوان وتايلند وفنزويلا

السعودية بالمركز الـ20 ضمن قائمة أكبر 40 اقتصاداً عالمياً

حصدت السعودية المركز الأول عربياً والمرتبة الـ20 في قائمة أكبر 40 اقتصاداً عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، فيما جاءت الإمارات خلفها مباشرة، وفقاً لصحيفة «الرياض» السعودية.

وساهم تنوع الاقتصاد ونمو الصادرات، وجاذبية الاستثمارات الأجنبية، في حصد المملكة هذا المركز بحسب تقرير حديث صادر عن مؤسسة «أوبنهايمر» لإدارة الأصول بالاعتماد على أرقام البنك الدولي، لحجم الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة.

وفي القائمة، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية، المرتبة الأولى بنحو 15 تريليون دولار، ثم الصين بنحو 14 تريليون دولار، واليابان بنحو 4 تريليونات دولار، وألمانيا بنحو 3.5 تريليونات دولار، وفرنسا بنحو3 تريليونات دولار، والبرازيل بحوالي 2.7 تريليون دولار، وبريطانيا بنحو 2.5 تريليون دولار.

وجاءت المملكة في المرتبة 20 بناتج محلي بنحو تريليون دولار، والإمارات في المرتبة 28 بنحو 700 مليار دولار تقريبا، متفوقتين على اقتصادات الدنمارك وتايوان وتايلند وفنزويلا والبيرتان وفنلندا وهونغ كونغ وتشيلي ونيجيريا، وحلت تركيا في المركز الـ18، وإيران في المرتبة 33، وماليزيا في المرتبة 36.

وهناك أمران رفدا الاقتصاد الخليجي، ممثلا باقتصاد المملكة والإمارات، للتقدم على هذه القائمة، أولهما الصادرات غير النفطية، إذ بلغت في المملكة، خلال أبريل الماضي، 17822 مليون ريال، بارتفاع قدره 565 مليون ريال عن الفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة 3.3 في المئة، ما يشي بتنوع الإقتصاد السعودي، وتملصه شيئا فشيئا من الاعتماد الكلي على الصادرات النفطية.

والأمر الثاني هو المناخ الخليجي الجاذب للاستثمارات المنتجة، حيث حافظت المملكة على المرتبة الثامنة عشرة عالمياً من بين 144 دولة في تقرير مؤشر التنافسية 2013، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على هامش اجتماعاته الأخيرة في البحر الميت، وهو ذات المركز الذي حصلت عليه المملكة في العام الماضي.

وتصدرت المملكة قائمة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حجم التدفقات المالية لشهر مايو بـ308 ملايين دولار، تليها كل من قطر ودبي بإجمالي 131 مليون دولار و129 مليون دولار على التوالي، وفقا لتقرير «دويتشه بنك».

كما احتلت المملكة المركز الثالث إقليميا والمركز 33 عالميا في قائمة أفضل المراكز المالية العالمية لعام 2013، وفقاً للمؤشر الذي أصدرته مجموعة الأبحاث المالية العالمية «زيدين» وضم 79 مركزاً مالياً عالمياً.

ويأتي احتلال المملكة المركز 33 عالمياً في قائمة أفضل المراكز المالية العالمية في الوقت الذي شغلت المركز الثاني من حيث توقعات قلة المخاطر بالنسبة للمستثمرين في 2013، في مؤشر الميول الاستثمارية لمديري الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي أصدرته «إف تي إس إي غلوبال ماركتس» الصادرة في لندن.

نمو القطاع النفطي

مشاريع بأكثر من 294 مليون ريال في السعودية

قطعت الهيئة العامة للسياحة والآثار في السعودية، خطوات كبيرة في تنفيذ عشرات المشاريع المدرجة في خطتها خلال العام الحالي 1434هـ «2013م»، في كل مناطق المملكة في قطاعات التراث الوطني، والآثار، والمتاحف، والحرف اليدوية، وتطوير المواقع السياحية، والتنمية السياحية، حيث تعمل على «148» مشروعا بتكاليف تزيد على 294 مليون ريال.

وتعد المشاريع التي تنفذها الهيئة العام الحالي امتدادا للمشاريع التي جرى تنفيذها خلال الأعوام الماضية، حيث تسعى الهيئة من خلالها إلى فتح آفاق الاستثمار في المواقع الأثرية والتراثية لتصبح بجانب كونها موارد تراثية ثقافية حضارية موارد اقتصادية، تستوعب آلاف الوظائف الدائمة والمؤقتة.

وتتضمن مشاريع هذا العام تهيئة شاطئ الخريبة في تبوك، وتهيئة القرية الشعبية بالشاطئ بالقصيم، ووضع خطة تطوير للوجهة السياحية بمتنزه الملك عبدالله في بريدة، فيما تم الانتهاء من تجهيز المخططات والرسومات الفنية لمشاريع الحديقة الشعبية بالقرب من قلعة تبوك، والمرسى الترفيهي في ضباء بتبوك، وتنفيذ ممرات ومظلات بموقع الأخدود الأثري في نجران، ويجري العمل على مخططات متنزه بحري برابغ في منطقة مكة المكرمة، وشاطئ المعادي في جزيرة فرسان، وتأهيل مبنى سكة القطار بالعلا في المدينة المنورة.

«أبوظبي الوطني» يفوز بجائزة الحوكمة

عبدالحق يتسلم الجائزة من بو عميم

فاز بنك أبوظبي الوطني، البنك الرائد في دولة الإمارات، بجائزة «حوكمة» لعام 2013 ضمن جوائز بانكرز في الشرق الأوسط.

تهدف جائزة حوكمة الشركات السنوية لتكريم أفضل المؤسسات المصرفية الملتزمة بتطوير الممارسات العالمية لحوكمة الشركات، ويؤكد الفوز بهذه الجائزة تطبيق بنك أبوظبي الوطني أفضل ممارسات الحوكمة في القطاع المصرفي.

وقال عبدالله محمد صالح عبد الرحيم، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني: «يعكس فوزنا بجائزة حوكمة التزام بنك أبوظبي الوطني بمبادئ الشفافية وتطبيق أفضل معايير الحوكمة».

تم اختيار بنك أبوظبي الوطني من قبل لجنة تحكيم مستقلة مكونة من أبرز الخبراء الدوليين في مجال حوكمة المؤسسات المصرفية. وكان بنك أبوظبي الوطني من بين أفضل خمسة بنوك متوافقة مع مبادئ الحوكمة حيث تصدر المركز الأول متغلبا على البنوك المرشحة.

ويتألف التقييم من خمسة معايير تشمل الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وهيكل وعمل مجلس الإدارة، وبيئة الرقابة والعمليات، والإفصاح والشفافية، وحقوق المساهمين.

وقال سامر عبدالحق، المستشار القانوني ورئيس الإدارة القانونية ببنك أبوظبي الوطني: «تحرص مجالس الإدارة المتعاقبة للبنك على ضمان الالتزام بأعلى مستويات الحوكمة الرشيدة ومسؤولية الشركات وترجمة ذلك إلى نظم وسياسات وممارسات، ولا شك أن هذا المنهج أسهم في حماية البنك من الاضطرابات المالية خلال العقود الأربعة الماضية».

منذ عام 2009، يصنف بنك أبوظبي الوطني ضمن الـ50 الأكثر أماناً في العالم من قبل مجلة «جلوبال فاينانس» المرموقة والأكثر أماناً في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من التحديات العالمية، نجح بنك أبوظبي الوطني في تحقيق أداء قوي. وفي العام الماضي «2012» بلغت إيرادات البنك 8.7 مليارات درهم، ما يمثل نموا بنسبة في المئة 10 مقارنة بالعام 2011 كما تمكن من تحقيق صافي أرباح بلغ 4.3 مليارات درهم أي بنمو 17 في المئة. وبلغ معدل نمو عائدات المساهمين 16.5 في المئة وإجمالي الأصول 300 مليار درهم بزيادة 18 في المئة. ولا يزال معدل كفاية رأس المال البنك أعلى من المعدلات المطلوبة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.